

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٣٨

السبت، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة لو كاس	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد إراثورث
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد أرو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1426612 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، ليختنشتاين، مالطة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان إلى الاشتراك في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/189، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بلجيكا، بولندا، البرتغال، بلغاريا، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، النمسا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

أعطي الكلمة الآن لعضو المجلس الذي يرغب في الإدلاء ببيان قبل التصويت.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد عرضنا مرات كثيرة في هذه القاعة جوهر الموقف الروسي بشأن قضية الأزمة الداخلية في أوكرانيا، والتطور الذي تشهده. ومن المهم ضمن السياق العام تفهّم وجهة نظر الاتحاد الروسي حيال مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2014/189، الذي قدمته الولايات المتحدة.

ولا يخفى على أحد أن الاتحاد الروسي سيصوت ضد مشروع القرار هذا. إذ لا يمكننا أن نوافق على فرضيته الأساسية، ألا وهي إعلان عدم شرعية الاستفتاء المقرر إجراؤه في ١٦ آذار/مارس، حيث سيحدد شعب جمهورية القرم مستقبله بنفسه.

إن فلسفة مقدمي مشروع القرار تتعارض مع أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي، مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيرها، المكرس في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا المبدأ يتأكد في إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٧٠، وعدد من المقررات الأخرى الصادرة عن الجمعية العامة، فضلا عن وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥.

نحن لا نجادل في مبدأ السلامة الإقليمية للدول. فهو مهم في واقع الأمر. ومن المفهوم أيضا أن التمتع بالحق في تقرير المصير الذي ينطوي على الانفصال عن دولة قائمة هو تدير استثنائي يجري تطبيقه عندما يصبح التعايش ضمن دولة واحدة أمرا مستحيلا في المستقبل. علاوة على ذلك، وكما أثبتت الممارسة، إن تمتع الشعوب بالحق في تقرير المصير في معظم الحالات قد تمّ من دون الحصول على موافقة السلطات المركزية للدولة.

وبالنسبة إلى القرم، فإن قضيتها نجمت عن حالة من الفراغ القانوني الذي ولده عدم دستورية انقلاب في كييف قام به متطرفون وطنيون في شباط/فبراير، فضلا عن تهديدهم المباشرة بفرض نظامهم في جميع أنحاء أوكرانيا.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا،
رواندا، شيلي، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا،
الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي

المتنعون عن التصويت:

الصين

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٣ صوتاً مؤيداً، وصوت واحد معارض، وامتناع عضو واحد عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار نظراً للتصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تقدّر الولايات المتحدة حق التقدير الدعم من زملائنا حول هذه الطاولة ومن العديد من الدول التي تدعو إلى وضع نهاية سلمية للأزمة في أوكرانيا. بيد أن هذه اللحظة هي لحظة حزينة ومؤسفة. فللمرة السابعة انعقد مجلس الأمن لمناقشة الأزمة الملحة في أوكرانيا. ويجتمع مجلس الأمن الآن بشأن أوكرانيا، لأن من مهمة هذه الهيئة الوقوف إلى جانب السلام والدفاع عن الذين يتعرضون للخطر.

لقد سمعنا الكثير، في كل مرة، أن مجلس الأمن قد اجتمع لمناقشة الخلفيات التاريخية وأهميتها. وسمعنا، على سبيل المثال، عن نداءات الديمقراطيين الشجعان في هنغاريا عام ١٩٥٦،

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مبادئ القانون الدولي المتفق عليها عموماً مترابطة بعضها ببعض ترابطاً وثيقاً، وينبغي النظر في كل واحد منها في ضوء المبادئ الأخرى، والسياق السياسي ذي الصلة، والخصوصيات التاريخية. أما الخلفية السياسية والقانونية والتاريخية للأحداث الجارية اليوم في أوكرانيا فهي معقدة للغاية. وفي هذا السياق، من المفيد التذكير بأن شبه جزيرة القرم كانت حتى عام ١٩٥٤ تشكل جزءاً من الاتحاد الروسي. ولقد أعطيت لأوكرانيا في انتهاك للمعايير التي كانت سائدة حينئذ في إطار القانون السوفياتي، ودون مراعاة آراء شعب القرم الذي، مع ذلك، ظل ضمن دولة واحدة - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الاتحاد السوفياتي).

عندما سقط الاتحاد السوفياتي، أصبحت القرم بشكل تلقائي جزءاً من أوكرانيا. وتم تجاهل رأي شعب القرم مرة أخرى. وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي قبل ما يزيد على ٢٠ عاماً، حاولت القرم أن تدافع عن حقها في تقرير المصير.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩١، أجري استفتاء في شبه جزيرة القرم، أسفر عن اعتماد قانون في أوكرانيا يتعلق بإنشاء شبه جزيرة القرم المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١، اعتمد المجلس الأعلى لشبه جزيرة القرم إعلاناً بشأن سيادة الدولة. وفي عام ١٩٩٢، جرى اعتماد دستور القرم، الذي يعلن شبه جزيرة القرم دولة مستقلة ضمن أوكرانيا. ومع ذلك، ومن خلال قرار للسلطات الأوكرانية ورئيس أوكرانيا، تم إلغاء الدستور في عام ١٩٩٥ دون الحصول على موافقة شعب القرم. ولقد قدّمنا في ١٣ آذار/مارس عدداً من البراهين الأخرى التي تؤيد مشروعية الاستفتاء في القرم (انظر S/PV.7134).

في الختام، نود أن نؤكد أننا سوف نحترم إرادة شعب القرم نتيجة الاستفتاء الذي سيجري في ١٦ آذار/مارس.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

وحدة أراضي أوكرانيا والامتناع عن القيام بأعمال عسكرية عدوانية تجاه ذلك البلد.

أن مشروع القرار يدعو حكومة أوكرانيا إلى تنفيذ ما وعدت بالقيام به، أي: حماية حقوق جميع الأوكرانيين، بمن فيهم الذين ينتمون إلى جماعات الأقليات.

أخيراً، أعلن مشروع القرار أن استفتاء شبه جزيرة القرم المُخطط له والمقرر عقده يوم غد ليست له أي شرعية قانونية، ولا يشكل أي أثر قانوني على مركز شبه جزيرة القرم.

منذ بداية الأزمة، ما برح الموقف الروسي يتعارض ليس فقط مع القانون، ولكن أيضاً مع الحقائق. وادعت روسيا بأن حقوق الناس داخل أوكرانيا كانت تتعرض للهجوم، بيد أن هذا الادعاء ليست له أية صلاحية إلا في تلك الأجزاء من أوكرانيا التي كانت تتواجد فيها روسيا والقوات العسكرية الروسية التي تمارس نفوذاً لا موجب له. أنكرت روسيا بأنها تتدخل عسكرياً غير أن القوات الروسية ساعدت على تطويق المباني العامة واحتلالها، وإغلاق المطارات، وعرقلة نقاط العبور، ومنعت مراقبين دوليين متخصصين في مجال حقوق الإنسان ومراقبين دوليين آخرين من الدخول إلى أوكرانيا. لقد أنكرت القيادة الروسية أي نية لديها في محاولة ضم شبه جزيرة القرم، ثم انقلبت على نفسها ولفقت سبباً لتبرير هذا العمل غير القانوني.

تدعي روسيا بأن نواياها سلمية، بيد أن المسؤولين الروس لم يُظهروا أي اهتمام يُذكر في الأمم المتحدة أو في الجهود الأوروبية والأمريكية في مجال الدبلوماسية، بما في ذلك الجهود التي قام بها وزير الخارجية كيري أمس في لندن. ورفضت روسيا اليد الأوكرانية التي مُدت إليها بينما في الوقت الذي نتكلم فيه هنا تقوم القوات المسلحة الروسية بعبور حاشد للحدود الشرقية لأوكرانيا. قبل يومين، وفي هذه القاعة بالذات، ناشد رئيس وزراء أوكرانيا روسيا بأن تعتنق السلام

وعن الاحباط الشديد الذي بدد أحلام التشكيكين عام ١٩٦٨. وما زلنا نملك الوقت والقوة الجماعية لكفالة ألا يتكرر ذلك. ولكن التاريخ يتضمن دروساً لأولئك الذين هم منا على استعداد للإصغاء. والمؤسف أنه لم يكن كل واحد مستعداً للإصغاء اليوم.

في إطار ميثاق الأمم المتحدة، الاتحاد الروسي لديه سلطة استخدام حق النقض ضد مشروع قرار لمجلس الأمن. ولكن ليس لديه سلطة استخدام حق النقض ضد الحقيقة. كما نعلم، إن لفظة "الحقيقة"، أو "برافدا"، تشغل مكانة بارزة في تاريخ روسيا الحديثة. فمنذ أيام لينين وتروتسكي وصولاً إلى سقوط جدار برلين، كانت لفظة برافدا اسماً لصحيفة النظام الشيوعي السوفييتي. ولكن طوال تلك الفترة، كان المرء يبحث عن "برافدا" في "برافدا" دون جدوى.

واليوم، يبحث المرء دون جدوى عن الحقيقة في الموقف الروسي إزاء شبه جزيرة القرم، أو أوكرانيا، أو قرار مجلس الأمن المقترح (S/2014/189) الذي نُظر فيه واستعمل حق النقض ضده قبل لحظات قليلة. الحقيقة هي أن مشروع القرار ينبغي ألا يكون مثاراً للجدل. فهو يستند إلى المبادئ التي تشكل الأساس للاستقرار والقانون الدوليين، والمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وحظر استخدام القوة لحيازة الأرض، واحترام سيادة الدول الأعضاء، واستقلالها، ووحدها، وسلامة أراضيها. هذه هي المبادئ التي تؤيدها روسيا وتدافع عنها بقوة في جميع أنحاء العالم؛ باستثناء، على ما يبدو، الحالات التي تتعلق بروسيا.

إن مشروع القرار لم يُحدث أي أثر قانوني أو معياري جديد. كل ما تضمنه أنه ببساطة دعا جميع الأطراف إلى القيام بما تعهدت به من قبل من خلال اتفاقات مُلزمة دولياً. وذكّر بصورة محددة بالوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي لعام ١٩٧٥ وبمذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ اللتين أكدت فيهما من جديد روسيا والدول الأخرى الموقعة عليهما التزاماتهما ذاتها باحترام

لقد حالت روسيا دون اعتماد مشروع القرار اليوم، ولكن لا يمكنها أن تغير تطلعات الشعب الأوكراني ومصيره، ولا يمكنها إنكار الحقيقة، وقد تجلت اليوم المعارضة الدولية الساحقة لأفعالها الخطرة.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إننا نتواجد هنا مع شعور يجعلنا لا نصدق أنفسنا أننا هنا اليوم، إنه شيء لا يُصدق إزاء الحالة التي تتبلور أمام أعيننا وتمثل في تصميم الاتحاد الروسي على ضم شبه جزيرة القرم.

ما من شيء غير موجود من تلك الأشياء التي كنا نأمل بأنها مهمة في خزائن التاريخ: إن ما نشهده من مناورات عسكرية على الحدود، والخدام المطيع الذي لم يكن له أي وزن بالأمس جرى تنصيبه رئيساً لشبه جزيرة القرم، والاحتلال يتحدى كل القرائن، ونرى وابلاً من الدعاية، والآن لا نواجه تمثيلية الاستفتاء غير الشرعي فحسب، بل تم التعجيل به من دون القيام بمحاملات انتخابية وتم تقليصه إلى خيار واحد بين طريقتين ينطوي على القول نعم. إن أبناء شبه جزيرة القرم لن يكون بوسعهم حتى التعبير عن إرادتهم.

يتجلى بوضوح انتهاك القانون الدولي عند هذه النقطة التي يرثى لها إذ يرى المرء الدبلوماسية الروسية تتشبث جداً بالتقاليد وتدقق في احترامها لمراعاة الأصول والتمسك بالأصول، وتسعى جاهدة إلى إيجاد أساس قانوني للانقلاب. وفي أحد الأيام لوحوا برسالة مزعومة من رئيس الدولة الهارب ولم يُنشر إلا نسخة غير موقعة من تلك الرسالة واحتفت بنفس السرعة التي ظهرت بها. وفي اليوم التالي، يستذكرون مسألة كوسوفو. وأخيراً، وبعد قيامهم ببحث محموم في السجلات، استخرجوا ملفاً عن حالة إنهاء استعمار من عام، ١٩٧٦، أي قضية جزيرة مايبوت القمرية. إنهم يحاولون بشدة استخدام جميع الوسائل المتاحة في موسكو لأنهم لا يريدون أن يروا أن في المثال الأخير، أن روسيا اتخذت موقفاً معارضاً للموقف

(انظر S/PV.7134). وبدلاً من ذلك، رفضت روسيا مشروع القرار الذي يحتل السلام صميمه ويتدفق القانون في أوردته.

عرضت الولايات المتحدة مشروع القرار انطلاقاً من روح المصالحة والرغبة في السلام انسجاماً مع سيادة القانون واعترافاً بالحقائق ووفاء بالتزام المجلس بتعزيز الاستقرار بين الأمم والحفاظ عليه. وفي لحظة اتخاذ القرار لم تُرفع إلا يد واحدة تعارض تلك المبادئ. إذ أن روسيا عرقلت اعتماد ذلك القرار، فقد كانت معزولة ولوحدها في ذلك الاعتراض وولم تكن على صواب - تماماً كما عرقلت حركة السفن الأوكرانية والمراقبين الدوليين. إن روسيا تضع نفسها خارج المعايير الدولية التي طورناها بشق الأنفس لتكون بمثابة حجر الأساس في العلاقات السلمية بين الدول.

إن السبب الوحيد لقيام بلد واحد بالتصويت ضد مشروع القرار اليوم هو أن العالم يعتقد أن الحدود الدولية أكثر من مجرد اقتراحات. يعتقد العالم أن الناس تعيش داخل حدود معترف بها دولياً ولديهم الحق في رسم مستقبلهم، وأنهم يعيشون في عالم خالٍ من التخويف. يعتقد العالم أن الخارجين عن القانون الذين يسعون إلى تحقيق طموحاتهم لا يخدمون أي منا.

لقد استخدمت روسيا حق النقض متواطئة في عملية توغل عسكري غير شرعية. إن نفس حق النقض الذي أُعطي للبلدان قبل ٧٠ عاماً قد أدى إلى كفاح طويل ضد العدوان. ولكن روسيا بقيامها بذلك لا يمكنها أن تغير حقيقة مؤداها أن التحرك قدماً بتحد صفق للقواعد الدولية للطريق ستكون له عواقب، ولا يمكنه أن يغير مركز شبه جزيرة القرم. فالقرم جزء من أوكرانيا اليوم. وسيكون جزءاً من أوكرانيا غداً. وسيكون جزءاً من أوكرانيا الأسبوع المقبل. وسيكون جزءاً من أوكرانيا ما لم يتغير مركزه وفقاً للقانون الأوكراني والقانون الدولي.

من عام ١٧٨٣ إلى عام ١٩٥٤. ماذا يعني ذلك؟ هل سنقرأ كتب التاريخ لاستعراض حدودنا أو الطعن بها أو الدفاع عنها؟ ما هو التاريخ الذي سنرجع إليه؟ بعد ذلك كله، كانت شبه جزيرة القرم روسية لمدة ١٧٠ عاماً، ولكنها كانت جزءاً من تركيا لثلاثة قرون. ونعرف تمام المعرفة أن أي شيء يمكن أن يبرره التاريخ، ولا سيما الشيء الذي لا يمكن تبريره.

ونخلص من هذا كله إلى أنهم يتخبطون في تصرفهم، والخطب سرعان ما يتم نكرانها بعد أن يُدلى بها والحجج التي سرعان ما تُنسى. بمجرد سوقها، كل ما يتبقى هو القوة. من الناحية الأساسية، الأمر بسيط، وهو أن روسيا استخدمت حق النقض اليوم لكي تقول لنا أن الحق للقوة.

كلا. لا يمكن للقوة أن تطغى على القانون. هذا أمر خطير للغاية بالنسبة لكل دولة عضو. ومن واجبنا التذرع بالحاجز الرقيق للقانون للذود عن الطبيعة الوحشية في العلاقات الدولية التي دفعتنا إلى حربين عالميتين وكلفت حتى هذه اللحظة إزهاق الآلاف من الأرواح البريئة في سوريا وفي أماكن أخرى. إن القبول بضم شبه جزيرة القرم يعني التنازل عن كل شيء نسعى إلى بنائه في هذه المنظمة. وسيكون ذلك استهزاء بميثاق الأمم المتحدة. وسيجعل السيف مرة أخرى الحكم الرئيسي في النزاعات.

إن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء برفضها الاعتراف بضم شبه جزيرة القرم سوف تُثبت بأنها تعرف أن السلامة الإقليمية لعضو منها هو الضامن للسلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء. توجد أقليات في جميع أرجاء العالم. ماذا سنصبح عليه إذا استخدم ذلك السبب ذريعة لأي نوع من المغامرة يقوم بها جار مغامر وطامح؟ ماذا سيكون وضع شبه جزيرة القرم في المستقبل؟ إن الضم يتجاوز أوكرانيا. ويؤثر علينا جميعاً.

إن استخدام حق النقض ينبغي أن يكون هزيمة لروسيا وحدها.

الذي تتخذه اليوم، وهي مقارنة متقلبة غير ثابتة - حتى لو قبل بها المرء - تثبت أن روسيا كانت مخطئة في عام ١٩٧٦ أو أنها مخطئة اليوم في عام ٢٠١٤. وعليها أن تختار من الخيارين. ومهما يكن من أمر، أعتقد أن زميلي الروسي وأنا سوف نجد أرضية مشتركة في جملة رئيسية وردت في خطاب الممثل السوفيتي الدائم في عام ١٩٧٥ بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية الذي قال:

”كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.“ (S/PV.1888، صفحة ٦).

وفي الحقيقة، ما من شيء ستمخض عنه تلك الجهود المزرية، بالتأكيد لا أساس هنا لأي منطق قانوني. إن استخدام حق النقض في نص لا يعدو كونه تذكيراً بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إنما هو دليل واضح على ذلك. فالعناوين يمكن أن تكون بسيطة أي: استخدمت روسيا حق النقض ضد ميثاق الأمم المتحدة.

لذلك، وبدافع اليأس تتذرع موسكو بذريعة حماية الروس الذين يُفترض أنهم يتعرضون للخطر في شبه جزيرة القرم. وإني واثق من أن البلدان المجاورة التي تستضيف الأقليات الروس تُقدر هذا الحق في التدخل الذي ادعته لنفسها فجأة روسيا. ولكن مرة أخرى لم يحالفها الحظ. فلم يكن هناك أي عنف كما أكد ذلك الصحفيون، ولاحظته المفوضة السامية للأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكما أكد مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يوجد أي أثر لما جرى التنبؤ به، أي ظهور مئات الآلاف من اللاجئين. فأين ذهبوا؟ ما من داعٍ للقلق، فهم غير موجودين. إن الحق المفترض غير قائم ولا تجري أي أعمال عنف. لذلك انظروا إلى التاريخ. إن شبه جزيرة القرم كانت روسية

السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية):
يشعر وفد بلدي ببالغ الانزعاج من استخدام روسيا لحق
النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار (S/2014/189) بشأن عدم
قانونية الاستفتاء في أوكرانيا، ونشعر بالقلق حيال آثاره على
مستقبل السلام والأمن في المنطقة وعلى النطاق الدولي.

ففي ٣١ ايار/مايو ١٩٩٧ وفي احتفال أمام النصب
التذكاري لجندي التحرير في كييف، أعلن رسيما رئيس روسيا
الراحل، بوريس يلسن، خلال زيارته التاريخية لأوكرانيا أن
”أوكرانيا بلد مستقل، وسنعتبر هذا الوعد مقدساً“. وروسيا
”لا تدعي أي حق في أي جزء من أوكرانيا أو أي مدينة من
مدنها“.

وبالرغم من ذلك، فإن أوكرانيا على وشك التقسيم،
تحدياً لمذكورة بودابست، التي بموجبها أكد الاتحاد الروسي
مجدداً على التزامه بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو
استخدامها ضد سلامة أرض أوكرانيا أو استقلالها السياسي،
وخلافاً لمعاهدة التعاون والصداقة والشراكة بين أوكرانيا
والاتحاد الروسي لعام ١٩٩٧، التي تؤكد على موافقة كل بلد
من البلدين على احترام سلامة أراضي الآخر وتؤكد استمرارية
الحدود القائمة بين البلدين، وانتهاكاً للتعهدات والالتزامات
التي قطعتها روسيا خلال انضمامها إلى المنظمات الإقليمية
والدولية الرئيسية. وفي حين ظلت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن
والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا وفرادى قادة العالم يحلون
بجدية في الأسابيع القليلة الماضية حمل روسيا على الانخراط
مع السلطات الأوكرانية من أجل تجنب نشوب أزمة حقيقية
بشأن القرم، ومع أن السلطات الأوكرانية كررت استعدادها
لقبول المراقبين الدوليين وجهود الوساطة. فإن حشد القوات
والمعدات الروسية جارٍ في القرم، بالترافق مع حملة دعائية ضارية
مناهضة لأوكرانيا واتخاذ برلمان القرم إجراءات غير دستورية
مستعجلة تمهيداً للطريق نحو إجراء استفتاء غير قانوني وفي نهاية

وينبغي ألا ننجر وراء استخدام حق النقض (الفيتو). وعلينا
أن نظل صامدين في التزامنا بالمبادئ المحسدة في مشروع القرار،
التي تقع في صميم ميثاق الأمم المتحدة، وهو أفضل دفاع لنا ضد
العودة إلى ماضٍ يبرز فيه العدوان الروسي على أوكرانيا.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم
بالإنكليزية): كان مشروع القرار (S/2014/189) يهدف إلى
منع المزيد من تصعيد الأزمة في أوكرانيا. فقد دعا أعضاء المجلس
إلى دعم سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة ووحدها وسلامة
أراضيها وإلى التأكيد مجدداً على مبادئ الأمم المتحدة الأساسية.
وكان يتعلق بتوجيه رسالة واضحة مفادها أن إجراء استفتاء في
القرم سيعدنا عن مسار التوصل إلى حل دبلوماسي. وتتمثل
الرسالة المدوية الموجهة من تصويت اليوم في أن روسيا تقف
معزولة في المجلس وفي المجتمع الدولي. فروسيا وحدها هي التي
تساند الاستفتاء. وروسيا وحدها على استعداد لانتهاك القانون
الدولي، وتجاهل ميثاق الأمم المتحدة وتمزيق معاهداتها الثنائية.
وتلك الرسالة ستسمع على نطاق أوسع خارج جدران القاعة.
وموقف المجتمع الدولي واضح. إذا أُجري الاستفتاء
غداً، فإنه لن يحظى بأي شرعية، ولا مصداقية ولا اعتراف.

ونثق بأن روسيا ستحيط علماً بعزلتها. وفي يوم الخميس،
استمعنا لرسالة واضحة من رئيس وزراء أوكرانيا مفادها أن
أوكرانيا راغبة في الانخراط في حوار مع روسيا لمعالجة شواغلها
المعلنة (انظر S/PV.7134). والكرة الآن ثابتة في ملعب روسيا.
وإذا فشلت روسيا في الاستجابة ليد أوكرانيا الممدودة
وبدلاً من ذلك واصلت نزعتها إلى المغامرة العسكرية أو سعت
لاستغلال هذا الاستفتاء غير القانوني، فإنها ستؤدي إلى المزيد
من تصعيد التوتر في المنطقة والمزيد من النتائج على روسيا.

ونطلب من روسيا أن تستمع للصوت الجماعي للمجتمع
الدولي اليوم المنادي بإعادة النظر في إجراءاتها وبتخاذ قرار
بالعمل مع أوكرانيا ومع بقية العالم لإيجاد حل سلمي.

الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة"

وأنه

"يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدولي للخطر أن يلتسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها"

فإن الاتحاد الروسي يتحدى المبادئ ذاتها التي تقوم عليها هذه المنظمة، الأمم المتحدة، ويدعمها النظام الدولي على مدى العقود السبعة الماضية. ونحن ندين هذا الاستخدام لحق الفيتو. ولا يمكن للعالم أن يسمح بتكرار عام ١٩٥٦ أو ١٩٦٨ أو ٢٠٠٨ في أوروبا. وناشد جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ألا تعترف بنتائج الاستفتاء في القرم، وألا تعترف بأي تغيير لمركز القرم يجرى في انتهاك واضح وبديهي لدستور أوكرانيا، وهي عضو مؤسس في الأمم المتحدة.

ونناشد روسيا أن تتخلى عن الاستفتاء غير القانوني في القرم. ولا بد من السماح لموظفي المراقبة والرصد والوسطاء الدوليين الذين دعتهم الحكومة الأوكرانية بان يضغطوا بمهامهم. كما ندعو روسيا إلى تجديد تأكيدها لالتزاماتها التعاهدية نحو أوكرانيا، بما في ذلك احترام سيادة أوكرانيا وحرمة أراضيها واستقلالها السياسي، والى سحب قواتها بدون تأخير إلى مناطق مراكزها الدائمة. ولا يمكن وضع حد للأزمة ومنع المزيد من سفك الدماء إلا بالحوار السياسي والاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحدهما.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): تود رواندا أن تعلق تصويتها على نص مشروع القرار (S/2014/189)

المطاف ضم روسيا للقرم. وغدا سيجرى استفتاء مزيف، في انتهاك صارخ لدستوري أوكرانيا والقرم ولل قانون الدولي.

إن السكان التاريخيين لشبه الجزيرة، وهم تنار القرم، الذين يعتبرون أن مستقبلهم في أوكرانيا ومعها، قالوا إنهم سيقاطعون هذا الحدث غير القانوني. وجميع الآخرين الذين يحرصون على سيادة البلد وعدم قابليته للتجزئة، بمن فيهم سكان القرم الأوكرانيون، ستركبون بلا صوت يعبر عنهم في هذا الاستفتاء الملق على عجل، لأن خيار "نعم" لمستقبل القرم مع أوكرانيا بكل بساطة غير مدرج في بطاقة الاقتراع.

لقد تكلم زميلنا الروسي عن تقرير مصير القرم واستقلالها. وأود أن أقتبس ما قاله رئيس الوزراء المعلن ذاتيا للقرم، اكسيونوف: "لا، لن نحصل على الاستقلال"، قال للصحافة، "على القرم أن تنضم إلى روسيا"، وقد يحدث ذلك في الأسبوع المقبل أو نحو ذلك. وفي ذلك السياق صوت المجلس على مشروع قرار يدين الاستفتاء غير القانوني في القرم، قائلا نعم لعدم استخدام القوة في العلاقات بين الدول؛ ونعم لسيادة أوكرانيا، واستطرادا، لسيادة أي دولة ذات سيادة، وسلامة أراضيها وحرمتها واستقلالها السياسي. وتصويت بلدي بنعم لمشروع القرار يعني نعم لعدم العدوان والاختيار الحر لأي دولة لمصيرها وتحالفاتها وللديمقراطية ولسيادة القانون ولقواعد السلوك المقبولة دوليا القائمة على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه.

واستخدام الفيتو اليوم ليس العمل كما جرت عليه العادة. فباستخدام حق الفيتو ضد مشروع القرار، القائم على أساس المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص بوضوح على أنه

"يتمتع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة

وفي هذا الصدد، ناشد جميع الكتل المتصارعة في أوكرانيا التوقف برهة وصم آذانها عن الخطاب البلاغي الذي تتزايد حدته وإعطاء فرصة للمحادثات بين الطوائف. وإذا كانت ثمة حاجة إلى وسطاء ذوي مصداقية، ينبغي للأمم المتحدة أن تنهض لأداء هذا الدور.

ومرة أخرى، ندعو الجانبين إلى النظر في المصالح المشتركة للشعب الأوكراني والتقيد بالتزامهما بالاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. وندعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته، وذلك لكفالة عدم زيادة التدهور واحترام مبادئ السلام والأمن.

وأخيراً، فإن هذه الحالة لا تشكل مكسباً أو خسارة بالنسبة لأي منا. وينبغي أيضاً ألا يُنظر إليها باعتبارها تلحق العار بأي منا. ولكن لنعترها درساً لنا جميعاً لكي نلتزم التزاماً حقيقياً بإيجاد حل مستدام لهذه العملية والعمل بصورة بناءة من أجل تحقيق ذلك.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): إن الحالة الراهنة في أوكرانيا بالغة التعقيد وحساسة وذات تداعيات إقليمية ودولية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشارك بصورة جماعية في إيجاد حل سياسي للأزمة في أوكرانيا، وذلك لصون السلام والاستقرار في المنطقة بحق. والحالة الآخذة في التطور في أوكرانيا اليوم ناجمة عن أسباب تاريخية معقدة. وهو وضع مؤسف ولا يمكن تجنبه في آن معاً، وبالتالي فإنه يتطلب إيجاد حل شامل ومتوازن.

ما فتئت الصين تحترم سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية. وهذه عناصر أساسية قديمة العهد من عناصر السياسة الخارجية للصين. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن التدخل الأجنبي يمثل أيضاً عاملاً هاماً، يؤدي إلى اندلاع اشتباكات عنيفة في شوارع أوكرانيا وإلى نشوب الأزمة في البلد.

المعروض علينا. وما يدعو إلى الأسف أننا وصلنا إلى هذه المرحلة اليوم، إذ كان بالإمكان تفادي المسألة. وكان التصويت تأييداً للنص المعروض علينا صعباً تعين علينا اتخاذه، وذلك لأننا لم نكن على اقتناع بان توقيت مشروع القرار كان مثمراً لغرض مجلس الأمن ومقصده. فهو متوقف على مجرد توقيت الاستفتاء المزمع إجراؤه في القرم، وهو أمر قد لا يؤدي إلى تسوية الأزمة بأكملها. والأكثر مدعاة للتشكك هو الهدف الذي يعلن في هذه الأروقة وفي بعض العواصم المتعلقة بعزل كل واحد للآخر، بما في ذلك أصحاب المصلحة المهمون، في سعينا للتوصل إلى حل سلمي للأزمة في أوكرانيا. ولا يوجد أي داع للعزل: بل تقوم حاجة إلى إجراء حوار حقيقي وصريح. ولذلك السبب نحو موجودون في القاعة، نحن جميعاً، باعتبارنا الأمم المتحدة.

والحالة في أوكرانيا تتابع فصولها بسرعة. ونحن نشعر بالقلق من أن يعيننا خطاب العديد من الجهات الفاعلة والضغط التي تمارسها عن تحليل الحالة بدقة وفهم الأسباب الجذرية لها، وهو ما يمنعا بالتالي من إيجاد حل مناسب، ومن ثم تخفيف حدة الأزمة. وعليه، فلماذا صوتنا مؤيدين؟ إن مشروع القرار يتضمن مبادئ هامة تتفق جميعاً عليها: احترام استقلال البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية وضرورة التخفيف من حدة الأزمة. والأهم بالنسبة لنا هو أن مشروع النص يدعو إلى إجراء حوار سياسي شامل للجميع في أوكرانيا.

ونعتقد أنه يمكن تسوية الأزمة في أوكرانيا أساساً بتنفيذ حملة أكثر نشاطاً، ترمي إلى كسب قلوب جميع الأوكرانيين وضمان الحماية للجميع. ولم نر مثل هذه الخطوات حتى الآن. فليس هناك حوار بين الطوائف. وقد حان الوقت لكي يستمع الأوكرانيون إلى نداء قلوبهم. وحان الوقت لكي يساعد رجال الدولة من جميع الأطراف مجتمعاتهم المحلية على تحديد ذلك الخيط الفضي الذي ربط بينهم كدولة متحدة ومزدهرة طوال كل هذه السنوات.

كما أدى عدم تنفيذ اتفاق ٢١ شباط/فبراير إلى زيادة تفاقم الاضطراب في أوكرانيا، بما لذلك من آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة على البلد. ونحن ندين ونعارض جميع أعمال التطرف والعنف.

لكي نحل الأزمة في أوكرانيا، لا بد أن نعمل في إطار القانون والنظام وأن نسعى إلى إيجاد حل للخلافات في وقت مبكر عن طريق الحوار والمفاوضات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحقوق والمصالح المشروعة لمختلف الطوائف والمناطق. وينبغي لجميع الأطراف المضي قدماً في تحقيق الهدف العام المتمثل في صون السلام والاستقرار الإقليميين وحماية المصالح الأساسية لجميع الطوائف في أوكرانيا من أجل الحفاظ على الهدوء وممارسة ضبط النفس وتجنب زيادة تصعيد التوتر، مع السعي بحزم في الوقت نفسه إلى إيجاد حل سياسي من أجل تسوية الوضع.

وما فتئت الصين تدعو المجتمع الدولي إلى بذل جهود بناءة من أجل تهدئة الحالة في أوكرانيا وتدعم الوساطة. ونحيط علماً بالتطورات والمقترحات الجديدة في هذا الصدد. وإعداد مشروع قرار في هذه المرحلة لن يؤدي إلا إلى المواجهة وزيادة تعقيد الحالة. وهو لا يتماشى مع المصالح المشتركة لكل من الشعب الأوكراني والمجتمع الدولي. وفي ضوء ما ذكر آنفاً، لم يسعنا سوى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار (S/2014/189).

وبخصوص المسألة الأوكرانية، فإن الصين ما فتئت تتوخى النزاهة والحياد. وسنواصل القيام بالوساطة وتشجيع الحوار لكي نقوم بدور بناء في السعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في أوكرانيا. وفي هذا الصدد، نود أن نقدم ثلاثة مقترحات.

يتمثل الاقتراح الأول في التعجيل بإنشاء آلية تنسيق دولية، تضم جميع الأطراف المعنية من أجل استكشاف الوسائل اللازمة للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في أوكرانيا. ثانياً، ينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن القيام بأي عمل يمكن أن يؤدي

إلى مزيد من التصعيد في الوضع. ثالثاً، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية البدء في دراسة الكيفية التي يمكن بها أن تساعد في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي لأوكرانيا.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): صوت وفد شيلي مؤيداً لمشروع القرار (S/2014/189) لأننا نعتقد أنه الرد الملائم من المجلس على الأزمة الراهنة في أوكرانيا. وفي ضوء هذه الحالة، فإن الأمر يتعلق هنا بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، مثل الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها واحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ومذكرة بودابست، من جانبها، تقتضي أن تحترم الأطراف الموقعة عليها استقلالاً وأوكرانيا وسيادتها وحدودها الراهنة وأن تمتنع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا أو استقلالها السياسي.

وإجراء استفتاء حول مركز القرم لا يتفق مع دستور أوكرانيا، وهي دولة موحدة يشكل القرم جزءاً لا يتجزأ منها. ومن ثم، فإن من الأمور الجوهرية أن يتم احترام سيادة القانون في أوكرانيا على الصعيدين الوطني والدولي.

والشعب الأوكراني وحده هو الذي يملك تقرير مستقبله في عملية ديمقراطية وشاملة للجميع، تكفل سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام حقوق الأقليات. ولا بد من حل الأزمة سلمياً وعن طريق الحوار، وفقاً لقواعد القانون الدولي.

وتأسف شيلي لأن الجهاز التابع للأمم المتحدة المنوط به المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين لم يتمكن من اعتماد مشروع القرار. واليوم، ونتيجة استخدام حق النقض، فإن المجلس لم يف بالتزامه.

السيدة بيرسيبال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): يعتقد وفد الأرجنتين أن الإدلاء بتصريحات عن أحداث لم تقع

الدوليين، يتحمل مسؤولية أساسية عن تأييد تلك الواجبات. وباعتبارنا أعضاء في المجلس، فإننا نقوم بذلك باسم جميع الدول الأعضاء. ويجسد مشروع القرار تلك القواعد الأساسية بصورة مباشرة ومتأنية. وليس فيه أي شيء يمكن أن تعارضه أي دولة عضو على نحو معقول. وبالتالي، فإن قرار روسيا استخدام حق النقض ضد القرار يثير الانزعاج البالغ.

والاستفتاء الذي سيجرى يوم غد في القرم خطير وينطوي على زعزعة الاستقرار. وهو غير شرعي وباطل. والمجتمع الدولي لن يعترف بنتيجته أو بأي إجراء يُتخذ استناداً إليه.

وسواء اتُخذ القرار أم لم يُتخذ، فقد كانت الرسالة التي وجهها أعضاء المجلس والمجتمع الدولي قاطبة رسالة قوية. ولا بد من تفادي تصعيد الأزمة الحالية. ويجب على روسيا أن تسحب قواتها وتعيدها إلى قواعدها وتخفف قوامها إلى المستويات المتفق عليها. ويجب عليها أن تسمح بوصول المراقبين الدوليين إلى القرم. ويجب عليها أن تثبت احترامها لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك من خلال الامتناع عن أي اعتراف أو إجراء استناداً إلى نتائج الاستفتاء في القرم. ويجب عليها أن تنخرط في حوار مباشر مع أوكرانيا، مثلما طلبت أوكرانيا ذلك مراراً وتكراراً، سواء ثنائياً أو من خلال آلية دبلوماسية مثل مجموعة اتصال.

وينبغي ألا يكون لدى روسيا أي سوء فهم إزاء ما يطالبه بها المجتمع الدولي من إجراءات. وإذا لم تستجب، فسيكون لذلك عواقبه. وهو ما سيطلب به المجتمع الدولي.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
لقد صوتت جمهورية كوريا مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2014/189، لأننا نعتقد جازمين أن وحدة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ينبغي احترامهما احتراماً كاملاً، وأن مستقبل أوكرانيا ينبغي أن يقرره الأوكرانيون أنفسهم بدون

بعد وعواقب افتراضية أمر غير معقول. غير أننا صوتنا مؤيدين لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2014/189، لأنه يعيد التأكيد على أسبقية مبدأ السلامة الإقليمية. وفعلنا ذلك آمين أن يسهم مشروع القرار في تعزيز الحوار البناء في أوكرانيا والبحث عن حلول بالوسائل السلمية، تشمل جميع الأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية التي لا تتفق مع بعضها البعض اليوم.

ونحن على ثقة بأن جميع الأطراف في أوكرانيا ستمتنع عن الإجراءات الانفرادية التي قد تعرقل الحوار أو تبديد الفرص المتاحة للتوصل إلى حل سلمي عن طريق المفاوضات. ونعتقد أن الأوكرانيين هم من ينبغي أن يديروا شؤونهم الداخلية وتفسير تلك الإجراءات.

وليس من واجب مجلس الأمن أن يحدد هذه الحالة. فمسؤوليتنا هي صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإننا نأمل أن تحترم جميع البلدان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتنفيد بالتزامها بالتصرف في امتثال صارم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بغية تحقيق حل سلمي في البلد.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):
تشعر أستراليا بالانزعاج إزاء استخدام حق النقض ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2014/189 المعروضة علينا. فقد كان الغرض منه هو إعادة تأكيد المبادئ والقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات بين الدول في عالم ما بعد ١٩٤٥ - الالتزامات التي تشكل جوهر ميثاق الأمم المتحدة - وهي احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، والالتزام بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، والطابع غير القانوني لحيازة إقليم بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها، والالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

إن مجلس الأمن، باعتباره الهيئة المكلفة بموجب ميثاق للأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن

وتعارض نيجيريا بقوة انفصال إقليم من الأقاليم من جانب واحد أو تقسيمه قسرا بهدف تغيير تشكيلة الدول داخل حدودها المعترف بها دوليا. واستنادا إلى ذلك المبدأ الأساسي، فإن نيجيريا تعارض أي إعلان انفرادي من لدن جزء من أجزاء دولة ما، قد يغير تشكيلة الدولة التي ينتمي إليها بصورة مناسبة.

وهكذا، من نافلة القول أن نكرر أن الاستفتاء المرتقب في القرم لا يتماشى مع دستور أوكرانيا. وعواقب أي تحد يستحسن أن نتخيلها بدلا من أن نصفها.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): منذ بداية الأزمة الأوكرانية، ما انفكت تشاد تعرب عن التزامها بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا ووحدها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وحرمة حدود الدول وسلامتها الإقليمية مبدأ مقدس منصوص عليه في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وتصويت تشاد مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2014/189 يجسد الالتزام المذكورا آنفا.

وتحيط تشاد علما ببالغ القلق باستمرار تصعيد الأزمة في أوكرانيا، على الرغم من المناشدات المتكررة من لدن المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، من أجل ضبط النفس والتهديئة. نحن نعتقد أنه ما زال يمكن للأطراف أن تفتح الطريق نحو المصالحة الوطنية، والحفاظ على وحدة أوكرانيا بالدخول في حوار شامل للجميع فيما بين مختلف العناصر مع احترام التنوع وحقوق الإنسان ولا سيما حقوق الأقليات.

تكرر تشاد تأكيد دعوتها إلى احترام السلامة الإقليمية، وعدم استخدام القوة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

كما نود أن ندعو مرة أخرى إلى الهدوء وضبط النفس. ونؤمن بأن حل الأزمة لا يمكن إلا أن يكون حلا سياسيا وبالتفاوض.

أي تدخل أو تأثير من قوات خارجية. ونعتقد أن مشروع القرار يجسد تلك المبادئ بوضوح.

ومن المؤسف أن مشروع القرار لم يعتمد من مجلس الأمن اليوم. غير أننا نأمل ألا يبدد فشلنا اليوم الفرص السانحة للتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي للأزمة.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد صوتت نيجيريا مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2014/189، لأنه يجسد المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، التي تلزم جميع الدول بأن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السيادة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة عضو. كما يلزم ميثاق الأمم المتحدة الدول بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. وطيلة الأزمة في أوكرانيا، دعت نيجيريا بصورة مستمرة لابس فيها جميع الأطراف المعنية إلى الامتنال لتلك المبادئ من أجل السلم والأمن الدوليين.

إن مشروع القرار، الذي لا يتعلق ببلد محدد لكنه يشدد على المبادئ المتفق عليها عالميا وعلى حرمة القانون الدولي، يشير أيضا إلى مذكرة بودايبست لعام ١٩٩٤ التي توفر الإطار الذي يمكن فيه تسوية الأزمة على نحو سلمي. وما فتئت ندعو إلى الحوار والوساطة وضبط النفس وإنهاء الخطاب العدائي. وبالتالي، فإن نيجيريا تعارض على نحو أساسي التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في تسوية المنازعات الدولية. ودروس التاريخ ما زالت عالقة في أذهاننا، وما زلنا حذرين من مغبة تكرار أخطاء الماضي من لدن من هم على قيد الحياة اليوم.

وقد دأبت نيجيريا على الدعوة إلى الوساطة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك النزاعات الإقليمية. وخضوعنا طوعا لقرار محكمة العدل الدولية في نزاعنا مع جمهورية الكاميرون ينبغي أن يشكل قدوة ومصدر إلهام للدول الممتثلة للقانون.

ضمن الحدود المعترف بها دولياً. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم هذه المبادئ بالإجماع. وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن مجلس الأمن، في اضطلاع بوظائفه، "يعمل وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها". اليوم، حال استخدام الاتحاد الروسي لحق النقض دون امتثال مجلس الأمن لهذه المادة من الميثاق.

فيما يتعلق بالحوار، ووفقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، فإن مشروع القرار الذي عُرض على المجلس هذا الصباح كان من المقرر أن يبحث جميع الأطراف على السعي إلى تسوية سلمية فوراً من خلال الحوار السياسي المباشر، وممارسة ضبط النفس، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب، والتصريحات المؤججة للمشاعر التي قد تزيد من حدة التوتر، والمشاركة بصورة كاملة في جهود الوساطة الدولية. ومع ذلك، فإن الاستفتاء التي سينظم غداً في القرم يهدف إلى تغيير مركز الأرض الأوكرانية ضد إرادة أوكرانيا. إذا كان للاستفتاء أن يتم، فإنه سيشكل عملاً انفرادياً يمكن أن يزعزع بصورة خطيرة استقرار أوكرانيا والمنطقة برمتها.

وعملاً بميثاق الأمم المتحدة، فإن الدول الأعضاء أوكلت إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. واليوم، حال الاستخدام الروسي لحق النقض دون أن يتحمل مجلس الأمن تلك المسؤولية لمصلحة السلام والأمن في أوكرانيا وأوروبا.

إن الاستفتاء المقرر تنظيمه غداً في القرم يتعارض مع دستور أوكرانيا، الذي ينص على أرضها لها حرمتها وغير قابلة للتجزئة. كما يتعارض الاستفتاء مع دستور جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي. ولا يمكن للمجتمع الدولي بأي حال من الأحوال أن يعترف بنتيجته.

إن الاستفتاء الذي سيجري في ١٦ آذار/مارس جزء من حلقة مفرغة. ويمثل القرار الذي اتخذته مجلس الاتحاد الروسي في ١ آذار/مارس مخلوا استخدام القوات المسلحة

الأمير زيد بن رعد زيد الحسين (الأردن): سيدتي الرئيسة، لقد صوت الأردن مؤيداً مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2014/189 انطلاقاً من إيمانه بضرورة احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما يدعو إلى الالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، الواردة في المادة ١ منه، وإلى اللجوء إلى الإجراءات السلمية لحل النزاعات.

ويؤكد الأردن التأكيد على وحدة أراضي أوكرانيا وخضوع جميع إقليمها، بما فيها منطقة القرم، إلى السيادة الأوكرانية وهو ما يتماشى مع أحكام القانون الدولي والاتفاقات الدولية ذات العلاقة، بما في ذلك مذكرة تفاهم بودابست لعام ١٩٩٤ ومعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي لعام ١٩٩٧.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لكسمبرغ.

تعرب لكسمبرغ عن أسفها العميق لأن مشروع القرار، الوارد في الوثيقة S/2104/189، الذي اقترحتة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحالة في أوكرانيا لم يُعتمد بسبب تصويت روسيا ضده، وهي عضو دائم في المجلس.

لقد صوتت لكسمبرغ مؤيدة مشروع القرار، وهي أيضاً أحد مقدمي نصه شأنها شأن العديد من أعضاء الأمم المتحدة الذين اشتركوا في تقديمه. لماذا؟ لأن مشروع القرار كان يستند إلى المبادئ والحوار.

أولاً، فيما يتعلق بالمبادئ، فإن مشروع القرار كان يهدف إلى التذكير بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، على النحو المنصوص عليه على وجه الخصوص في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. كان الهدف من مشروع القرار إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية

أود أن أشكر شكرا خاصا الدول الأعضاء الضامنة لمذكرة تفاهم بودابست التي دعمت أوكرانيا - الولايات المتحدة، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة - والتي تكلمت عدة مرات لصالح السلامة الإقليمية. ومن المروع أن الضامن الخامس الآخر، الاتحاد الروسي، قد انتهك التزاماته.

ولم تنجح جميع المناشدات المتحدة للعضوية الموجهة إلى القيادة الروسية كي تعود إلى رشدها. وقد تلقيت مكالمة قبل ٤٠ دقيقة، بينما كنا نناقش الأزمة في القرم بأوكرانيا. وقد لاحظ الأعضاء أن شخصا ما اتصل بي. لقد دخلت القوات الروسية البر الرئيسي من الجنوب، من القرم. والآن نحن نواجه تطورا جديدا ولا بد أن نواجه موقفا أخطر من الاتحاد الروسي. وأنا أناشد جميع أعضاء المجلس أن يجدوا الوسائل والتدابير في مجلس الأمن والأمم المتحدة، وكذلك على الصعيد الثنائي، من أجل بذل أقصى جهد ممكن لوقف المعتدي، الوفد الروسي، الحاضر في القاعة.

وبالنسبة لنا، فلم نفاجأ بممارسة روسيا حق النقض ضد مشروع القرار اليوم. وبالنسبة لذلك العضو الدائم في المجلس، فقد أصبح عرفا أن يمارس حق النقض ضد أي من التدابير الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

فما زلنا نذكر ممارسة ذلك العضو حق النقض ضد مشاريع القرارات المتعلقة ببعثات حفظ السلام في سوريا، الأمر الذي أدى إلى سقوط الآلاف من القتلى. وإني على ثقة بأن مسألة حق النقض ستناقش الأسبوع المقبل حين يجتمع أعضاء المجلس مع السفير تانين بهدف التكلم عن إصلاح مجلس الأمن. ولا ريب أن يؤخذ بحالتين هما سوريا وشبه جزيرة القرم، بوصفهما مثالين على سلوك أحد الأعضاء الدائمين في المجلس في وقت تشتد فيه الحاجة إلى السلام.

(تكلم بالروسية)

الروسية في الأرض الأوكرانية، وما أعقب ذلك من إجراءات متخذة، انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وتلك الإجراءات تنتهك التزامات التي قطعها روسيا فيما يتعلق بأوكرانيا في إطار مذكرة تفاهم بودابست لعام ١٩٩٤، ومعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا التي وُقِعَ عليها في عام ١٩٩٧. لو كان قد تم اعتماد مشروع القرار، لكان قد ساعد على إنهاء هذه الحلقة المفرغة وما يصاحبها من تصعيد التعصب القومي.

إن تصويت اليوم فشل - فشل لمجلس الأمن والأمم المتحدة، ولكن أيضا، وقبل كل شيء، فشل للاتحاد الروسي. هل سيكون من السذاجة الأمل في أنه، على الرغم من ذلك الفشل، لا يزال بوسعنا أن نتوصل إلى حل سلمي للأزمة التي يفرضها الاتحاد الروسي على أوكرانيا والمجتمع الدولي؟ لكسمبرغ، من جانبها، لن تفقد ذلك الأمل. حتى وإن كانت الجهود الدبلوماسية لم تثمر بعد، يفجب أن تستمر من أجل التوصل إلى حل يحترم استقلال أوكرانيا السياسي وسيادتها ووحدها، وسلامتها الإقليمية، وذلك لمصلحة السلام والاستقرار والازدهار في أوروبا.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص امتناني لأعضاء مجلس الأمن على تأييدهم بأغلبية ساحقة مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2104/189، وما يقومون به من دعم في محاولة حل هذه الأزمة بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

وأود أن أشكر جميع مقدمي مشروع القرار هذا على تأييدهم. وفي هذه الأوقات العصيبة بالنسبة لبلدي، نحن حقا بحاجة لدعمهم، وأود أن أؤكد لهم أن الشعب الأوكراني يقدره أيما تقدير.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد بلغ بعض الزملاء اليوم مستويات عالية من الخطابة. ولا بد أن أذكر أن زميلي الأوكراني قد تجاوز كثيرا الحد المسموح به. ولئن كنا نود التكلم عن الدماء، فإنها لا تلتخ أيدينا نحن، بل تلتخ أيدي أصدقائه من المتطرفين القوميين - وهي دماء أولئك الأوكرانيين الذين أطلق عليهم القناصة النار في وقت ما في شباط/فبراير من هذا العام، والذين تمسكوا مؤخرا بمثل معينة مفادها أن الأوكرانيين لم يجربوا إلى جانب النازيين، وأن المشكلة تشمل الاتحاد السوفياتي في واقع الأمر.

وفيما يتعلق بالبيانات الأخرى، فلا بد لي من التنويه إلى مسألة شددت انتباهي. فقد ناقش الزملاء الذين أخذوا الكلمة حججا واهية للغاية. ولم يناقش هؤلاء الحجج التي طرحها وفد بلدي، بل ناقشوا صورا أو عناصر مشوهة من موقفنا. ولن أعلق على كل ما استمعنا إليه هنا اليوم - ولا على جميع تلك الملاحظات غير المقبولة تماما. ومع ذلك، سأدلي ببعض التعليقات.

لم يلاحظ زميلي الفرنسي أية مؤشرات على وقوع أحداث العنف في أوكرانيا. وربما لا يدري عما حدث في خاركييف يوم السبت حيث قُتل مواطنان على أيدي مقاتلين ينتمون إلى المناطق الأخرى في أوكرانيا. وفي الواقع، كان لا بد من الإشارة إلى أحداث العنف التي وقعت خلال هذا الشهر في كييف، وفي مناطق أخرى من البلد. وهناك تهديد متواصل بارتكاب العنف وباتنتشاره في مناطق أخرى من أوكرانيا. ومع ذلك، لم تقع أحداث العنف في القرم جراء التدابير المتخذة هناك.

وأنحى الممثل الدائم للولايات المتحدة باللائمة على روسيا بسبب سعيها إلى تحقيق طموحاتها بطريقة غير شرعية. وذلك أمر لا ينطبق علينا، إنما هي عبارة مأخوذة من ترسانة

وقد ذكر ممثل الاتحاد الروسي مرارا وتكرارا في هذه القاعة، أن روسيا قد اكتسبت حق النقض بدماء مواطنيها التي أريقَتْ أثناء الحرب العالمية الثانية. وأود أن أذكر الأعضاء بأن تلك الدماء إنما هي دماء جميع القتلى الأوكرانيين والبيلاروسيين والجورجيين أيضا. وعليه، فإن التلاعب بمسألة إراقة الدماء أمر غير مقبول على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، فهو تلاعب بحق النقض من قبل طرف ما تزال يده ملطخة بالدماء النازفة. وقد كانت تلك الدماء جورجية، وهي أوكرانية الآن. وأرى أنه ينبغي وضع حد لهذه الفوضى الآن.

واليوم فإنني انظر إلى الحالة نظرة تفاؤل. لماذا يا ترى؟ لأنني مقتنع بأن البيان الذي أدلى به الممثل الروسي لا يعبر عن صوت الاتحاد الروسي، بل عن صوت الاتحاد السوفياتي. وبالإمكان الاستماع إلى صوت روسيا الحقيقي اليوم في شوارع وساحات موسكو وسانت بترسبورغ وسمارا ويكاترينبيرغ حيث احتشد الآلاف من الأشخاص للتعبير عن رغبتهم في حماية أوكرانيا وتأييد سلامتها الإقليمية. وتمثل تلك الأصوات المستقبل الديمقراطي حقا للاتحاد الروسي، والأساس الذي نبنى عليه روابطنا الأخوية.

واليوم فإننا مهتمون جميعا بمسألة كيفية وقف هذا المعتدي عند حده. لأن ذلك يشمل خسائر في منظومة القيم بأسرها التي أنشئت على مر السنين بفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها الدول الأعضاء بغية التوصل إلى نظام جماعي للأمن وعدم الانتشار.

(تكلم بالإنكليزية)

وإنني على ثقة بأن أسرة الأمم المتحدة بكاملها قد أثبتت وحدة صفها. فقد وُحِّدَتْ بيننا جميعا الأحداث المأساوية المروعة التي تشهدها أوكرانيا. ويجب أن نثبت أننا قادرون على حماية منظومة الأمم المتحدة ونظام الأمن العالمي من خلال اتباع نهج جديد. وإنني على ثقة تامة بأننا سنكون قادرين على فعل ذلك.

المنطقة. ولماذا لم تعقد الجمعية الدستورية؟ وعلى الصعيد العملي - وعبر العملية الدستورية - فقد ثبت نفي وجود أي دوافع أيديولوجية أو ممارسات ذات نزعة قومية متطرفة في كييف.

ومن المؤسف أنه قد ضاع الكثير من الوقت. ومع ذلك، نود أن نناشد الجميع وضع حد للمواجهة، وبدء التعاون البناء بهدف التوصل إلى تسوية للحالة في أوكرانيا في الأجل الطويل، لما فيه مصلحة جميع السكان، بمن في ذلك، المقيمون في المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقية من البلد.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦.

السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وما دامت السيدة باور قد تكلمت عن الحقيقة، فسيبدي العالم اهتماما كبيرا بمعرفة ما إذا كانت واشنطن العاصمة ستقول الحقيقة فيما يتعلق بدورها في تطورات الأزمة الجارية في أوكرانيا. وأخيرا، تكلمت السيدة باور عن الأحلام والطموحات. ولكن لماذا أنكرت حق شعب القرم في التعبير عن إرادتهم عبر الاستفتاء الذي سيجرى غدا؟

وختاما، فقد قال أحد الزملاء إن موسكو ماضية قدما نحو الإمساك بمقاليد السلطة في كييف، غير أنها لم تتول تلك المسؤولية بعد. ومع ذلك، فإن تلك ليست مشكلة موسكو الآن. فقد كان ينبغي إشراك سكان المنطقة في تلك العملية بدلا عن تخويفهم أو السعي إلى تخويف المتكلمين بالروسية في